الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

22-21-20 **جماد أول** 1440 / 25-26-27 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أماكن للتشميس والخلوة الشرعية في مراكز الشرطة

المصدر: جريدة مكة السبت 15 جماد أول 1440هـ - 20 يناير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1095436

سحر أبوشاهين - الدمام

فيما أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمعاملة الطيبة التي يجدها الموقوفون في السجن العام بالعاصمة المقدسة وعدد من مراكز الشرطة والمخافر، وأكدت تميزها بوجود أماكن كافية للخلوة الشرعية وأماكن أخرى للتشميس، سجلت بعض الملاحظات تتعلق بضعف الإعاشة والتكدس، وقلة البرامج الترفهية والرياضية المقدمة للنزلاء.

وعرض التقرير السنوي لجمعية حقوق الإنسان بالسعودية 2017 السلبيات والإيجابيات التي وجدها خلال الزيارات التي جرت إلى السجن العام بالعاصمة المقدسة، ومركز شرطة السليمانية، ومخفر شرطة هديب بالجوف، وسجن طريف، وأوصت خلاله بزيادة عدد الكوادر العاملة في فرق البحث الجنائي، وأجهزة الحاسب الآلي التي يمكن من خلالها الاطلاع على سوابق من يقبض عليهم، وزيادة مساحة السجن، والالتفات إلى الأنشطة والفصول الدراسية، ومضاعفة الخدمات الطبية.

السجن العام بالعاصمة المقدسة:

الإيجابيات:

صالة زيارة السجناء منظمة

معاملة طيبة للموقوفين

توفر أماكن تشميس

عدد كاف من أماكن الخلوة الشرعية

كبائن اتصالات هاتفية في العنابر

النظافة

السلبيات:

تكدس بعض العنابر

ضعف التهوية في بعض العنابر مما يضر بصحة النزلاء

دورات المياه تحتاج لترميم

ضعف الإعاشة المقدمة للنزلاء

قلة البرامج الترفيهية والرياضية

مركز شرطة السليمانية:

الإيجابيات:

حالة المبنى جيدة

مراعاة الإدارة لحقوق الموقوفين وإطلاعهم عليها

السلبيات:

وجود عمدة حي واحد يخدم أحياء عديدة

سجن طريف:

الإيجابيات:

وجود مغسلة داخل السجن

وجود صيانة ونظافة دورية

السلبيات:
محدودية مساحة السجن
عدم وجود فصول دراسية أو نشاطات للسجناء
نقص الكادر الطبي
مخفر شرطة هديب بالجوف:
الإيجابيات:
تفهم منسوبي المركز لعمل الجمعية
المبنى نظيف وتجرى له صيانة دورية
ناوب عدد من منسوبي المركز على حراسته
لا وجود لموقوفين في يوم الزيارة
السلبيات:
نقص كوادر البحث الجنائي
نقص أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة بالتعرف على سوابق المقبوض عليهم

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ضبط 2.5 مليون مخالف لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619786

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 26 يناير 2019 -اخر تحديث في 26يناير 2019 / 16:19
تجاوزت حصيلة الحملات الميدانية المشتركة بعد حوالى 16 شهراً من انطلاقتها 2.5 مليون مخالف لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود تو توقيفهم في مناطق المملكة كافة حتى يوم الخميس الماضي.
وكشفت وزارة الداخلية السعودية في بيان، أن إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم في الحملات بلغ، 2.504.037 مخالفاً، منهم 1.949.024 مخالفاً لنظام الإقامة، و383.033 مخالفاً لنظام العمل، و171.980 مخالفاً لنظام أمن الحدود.
وبلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة 41.233شخصاً، 51 في المئة منهم يمنيو الجنسية، و46 في المئة إثيوبيون، وثلاثة في المئة من جنسيات أخرى، فيما تم ضبط 1852 شخصاً حاولوا التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.
ووصل إجمالي المتورطين في نقل وإيواء المخالفين والتستر عليهم الذين تم ضبطهم 3305أشخاص. فيما بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء الوافدين المخالفين 1015 مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية في حق 984 منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة في حق بقية الموقوفين وعددهم 31 سعودياً.
وبلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة 10.647 وافداً مخالفاً، منهم 8938 رجُلاً، و1709 نساء.
وتم إيقاع العقوبات الفورية في حق 385.898 مخالفاً، وإحالة 345.075مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة 430.271مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل 637.507 مخالفين.

51.70%معدل تملك الأسر السعودية للمساكن في أول مسح رسمي تجريه «هيئة الإحصاء»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619859

الرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 27 يناير 2019 - اخر تحديث في 27 يناير 2019 / 00:48
كشف أول مسح ميداني رسمي للمساكن في السعودية أن معدل المساكن (المسلحة) المملوكة من قبل الأسر السعودية في المملكة بلغ 51.70 في المئة حتى منتصف العام 2018.
وأشارت نشرة المساكن الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، إلى ارتفاع عدد المساكن المملوكة المشغولة بأسر سعودية إلى 60.49 في المئة من إجمالي المساكن حتى منتصف 2018، وذلك بزيادة 3.43 في المئة عن الرقم المسجل في منتصف 2017.
ولفتت إلى انخفاض نسبة المساكن المُستأجرة المشغولة بأسر سعودية لنفس فترة المقارنة لتصل إلى 37.63 في المئة، موضحة أن هذه النسب لا تعكس نسب تملك الأفراد للمساكن، وإنما صفة المسكن (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) التي قد تسكنه أسرة واحدة أو أكثر من أسرة.

وأظهرت النشرة ارتفاع عدد المساكن المشغولة بأسر سعودية بمقدار 2.46 في المئة في منتصف عام 2018، لافتة إلى أن المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) تُشكل حتى منتصف عام 2018 نحو 64.2 في المئة من إجمالي المساكن في السعودية.
وبحسب إحصاء الهيئة بلغت المساكن المشغولة بأسر سعودية أعلى مستوى لها في منطقة مكة المكرمة بنسبة 24.96 في المئة، تليها منطقة الرياض بنسبة 23.68 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 14.31 في المئة، فعسير بنسبة 8.55 في المئة، ثم المدينة المنورة بنسبة 6.92 في المئة، فجازان بنسبة 4.93 في المئة، ثم منطقة القصيم بنسبة 4.64 في المئة، فمنطقة تبوك بنسبة 3.37 في المئة، ثم تأتي منطقة حائل بنسبة 2.22 في المئة، فنجران بنسبة 1.90 في المئة، فالباحة بنسبة 1.88 في المئة، ثم منطقة الجوف بنسبة 1.60 في المئة، وأخيرا تأتي منطقة الحدود الشمالية بنسبة 1.04 في المئة.
وبلغت المساكن المشغولة بأسر سعودية التي استخدمت البناء المسلح نسبة 89.54 في المئة، كما بلغت نسبة المساكن المشغولة بأسر سعودية والتي استخدم في بنائها (البلوك / الطوب) نسبة 10.44 في المئة.
وأظهرت نتائج الاحصاء أن الغالبية العظمى من المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) تعتمد على الشبكة العامة كمصدر رئيس للكهرباء بنسبة 99.85 في المئة ويقطنها 99.86 في المئة من إجمالي أفراد الأسر السعودية.
وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء أنه جرى جمع نتائج المسح الميداني للمساكن خلال الفترة من 14 أبريل إلى 18 مايو من العام 2018، إضافة إلى بيانات سجلية من وزارة الإسكان تتعلق بالدعم السكني، لافتة إلى أن نشرة المساكن تهدف إلى توفير بيانات عن المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوكة، مُستأجرة، مُقدمة من جهة العمل) على مستوى المناطق الإدارية في السعودية.

نيابة القصيم تختتم برامج التوعية بإجراءات التعامل مع قضايا التحرش

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1733938

اختتم مدير عام فرع النيابة العامة بمنطقة القصيم الشيخ مساعد السيف ورش العمل التدريبية (آليات التعامل مع قضايا التحرش في فروع النيابة العامة (والتي أقيمت على مدى يومي الأربعاء والخميس .وشارك في ورشة العمل مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم مطلق الخمعلي ومدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور فهد المطلق بصحبة عدد من منتسبي ومنتسبات وزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى أعضاء النيابة العامة والكادر الإداري في فرع النيابة العامة بمنطقة القصيم والدوائر التابعة له في محافظات المنطقة.
وألقى رئيس فرع النيابة العامة كلمةً شكر فيها مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم مطلق الخمعلي، ومدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم الدكتور فهد المطلق، على حضورهما مشيراً إلى أن برنامج التعريف بنظام جريمة التحرش يحظى برعاية كريمة من النائب العام الشيخ سعود المعجب إيماناً بأهمية تعزيز دور النيابة في التعريف بنظام مكافحة التحرش وعقوباته، للمساهمة في الحد من قضايا التحرش وإيضاح أهمية الوعي بمثل هذه القضايا وآليات التعامل معها تأديبياً في الجهات الحكومية ومنها النيابة العامة بحكم الاختصاص.
وتضمنت الورشة التدريبية والتي شارك فيها الفريق المكلف من المقر الرئيس للنيابة العامة المستشار الدكتور ناصر العود وعضو النيابة الشيخ محمد المجدل وعضو النيابة الشيخ سعود بن لبدة، عدداً من المحاور تناولت التعريف بنظام مكافحة جريمة التحرش واستعراض اهم مواده النظامية ولاسيما المادة الخامسة والتي توجب على جميع الجهات الحكومية وضع التدابير اللازمة للحد من شكاوى التحرش، وذلك من خلال الأجهزة الإدارية المسؤولة. كما استعرض

الفريق المكلف آليات التحقيق في قضايا التحرش وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها للتفريق بين الوصف الجرمي للتحرش وغيره من الجرائم السلوكية مثل إساءة الذوق العام وغيرها.
وفي ختام البرنامج تم تسليم المشاركين والمشاركات من أعضاء ومنتسبي النيابة والجهات الحكومية والذين تجاوز عددهم 185 شهادات الحضور في فعاليات الورش التدريبية.

الشورى يدرس مقترحا لتحويل المهرجانات التراثية لصناعة جاذبة

يضمن عدم تحميل الدولة مستقبلا أي مبالغ مالية لتنفيذها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611584

جابر المالكي ـ الرياض
علمت «المدنية» أن مجلس الشورى يدرس مقترحًا لتشريع نظام يضمن تفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية وتحويلها إلى صناعة جاذبة بما يحقق المتعة الهادفة وتنشيط السياحة الداخلية، وأكد المقترح أن الاهتمام بهذا الجانب من شأنه أن يشمل ترسيخ تراث المملكة وخصوصيتها الثقافية عبر الأجيال، وتعزيز ارتباط إنسان هذه البلاد بأرضه وتاريخ آبائه وأجداده، وأوضح المقترح أهمية دور المهرجانات في التعريف بتراثنا الوطني على المستوى العالمي، مؤكدًا أن تلك الأهداف لن تتحقق إلا بوضع أطر نظامية تكفل الاستفادة منه وتحقق المصلحة العامة، وترفع ثقة المواطن بالسياحة الداخلية، وهو أمر يمكن الوصول إليه في حال إتاحة الفرص المتنوعة فيه لمؤسسات القطاع الخاص وفق أسس واضحة ومحددة.
وأشار المقترح إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات المتاحة لموقع مهرجان الجنادرية طوال العام بدلاً من ثلاثة أسابيع في السنة، وعدم تحميل الدولة أي مبالغ مالية مستقبلية لتشغيل هذه المواقع، وحاجة المجتمع للمهرجانات التراثية المنظمة والهادفة المستمرة، والتي تحقق الوحدة الوطنية والمتعة الثقافة والتراثية، وبالتالي التوافق والانسجام مع رؤية المملكة 2030.
وذكر المقترح مبررات المشروع وفي مقدمتها إيجاد الأساس التنظيمي التشريعي لتفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية من خلال التنسيق مع صندوق الاستثمارات العامة، والاستفادة من الإمكانات المتاحة لموقع وتجهيزات المهرجانات الوطنية (الجنادرية، سوق عكاظ) طوال العام بدلاً من حصر الاستفادة منه بمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة، وسد احتياج جميع المناطق لوجود مواقع ثابتة ودائمة لهذا النوع من الفعاليات، إضافة إلى تطوير آلية لتحقيق التشغيل الذاتي للمهرجانات وعدم تحميل الدولة مستقبلاً أي مبالغ مالية لتنفيذها، وكذلك التوافق والانسجام مع رؤية المملكة 2030 التي من أهم أهدافها رفع الاقتصاد المحلي والتشجيع على السياحة الوطنية المرتكزة على القيم الإسلامية والأصالة والتراث الشعبي.
ومن المبررات التى ساقها المقترح تطوير السياحة السعودية من خلال المهرجانات التراثية والثقافية وتحويلها إلى صناعة ذات جذب ومنافع اجتماعية واقتصادية، وإيجاد البيئة المناسبة والداعمة لتهيئة فرص عمل جديدة للمواطنين والمواطنات في جميع مناطق المملكة، علاوة على دعم الأسر السعودية المنتجة، والتخفيف من الاعتماد على الفعاليات الموسمية التي تعد من أسباب ارتفاع أسعار الخدمات والمرافق السياحية، إضافة إلى تطوير آليات التعريف بالتراث الوطني، وترسيخه لدى الأجيال وتوظيف ذلك في تعزيز الوحدة الوطنية والمتعة الثقافة والتراثية، وأيضًا رفع الكفاءة المهنية للقائمين على هذه المهرجانات مع رفع القيمة الفكرية والفائدة الثقافية والاجتماعية من الفعاليات الثقافية والتراثية المقدمة للمواطن.

10توصيات لتوظيف الطاقات النسائية الشابة في التنمية

أكدها 2500 مشارك بملتقى القيادات بجامعة جازان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611583

نفيسة مغفوري - جازان

ترجمت 10 توصيات صدرت في ختام ملتقى القيادات الشابة بجامعة جازان توجه المملكة نحو استثمار الطاقات النسائية الشابة في التنمية والحد من الفرص المهدرة والاستفادة من التجارب القيادية النسائية الناجحة، حيث تضمنت التوصيات إتاحة فرص التدريب والتأهيل للشباب بالداخل والخارج من خلال برنامج «كفايات والتطوير المهني التعليمي» وبرنامج «ابتعاث» لصنع وتمكين قيادات شابة مستقبلية من خلال وزارة التعليم والعمل على تطوير لوائح الخدمة المدنية لتمكين الشباب في المهارات القيادية والسعي لجعل متوسط الفئة العمرية القيادية في العقدين الثالث والرابع ونشر وتفعيل ثقافة قياس الأداء المستمر في مختلف المؤسسات بقصد توفير بيئة ملائمة لصنع قيادات شابة مستقبلية بالإضافة إلى دعم المناهج والأنشطة اللاصفية في الجامعات السعودية وركزت التوصيات على التحديث والمراجعة المستمرة للبرامج الجامعية، بحيث يكون هناك توازن بين الإلمام بالجانب المعرفي والجانب المهاري مع تحديث اللوائح والضوابط بما يضمن عدم التفريق بين الرجل والمرأة في شغل الوظائف القيادية وتوظيف خبرات وقدرات المبتعثين بعد عودتهم وتمكينهم من تولي المناصب القيادية ونشر الوعي بدور الإعلام بمختلف وسائله في دعم القيادات الشابة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتمكين القيادات الشابة في جامعة جازان بما يتناغم مع رؤية المملكة 2030 في صنع جيل قيادي. وأكد مدير جامعة جازان، الدكتور مرعي حسين القحطاني، أن الجامعة وضعت ضمن خطتها الإستراتيجية توجها وآليات مستحدثة، تعني أساسًا بتنمية المهارات القيادية للطالب عبر تأهيله وإعداده وتمكينه

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

1600قضية ضد شركات مقاولات استقبلتها المحاكم التجارية في 5 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 20 جماد أول 1440هـ - 25 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/25/article_1529976.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

بلغ عدد القضايا التي استقبلتها المحاكم التجارية، في مجال المقاولات منذ بداية العام الهجري حتى أمس، 1600 قضية.

وشكل الإخلال في تنفيذ العقود وعدم مطابقة البناء مع الخريطة ونوعية المنتج نحو 55 في المائة من إجمالي هذه القضايا.

وقالت لـ"الاقتصادية" مصادر في وزارة العدل، إن المحكمة التجارية في جدة استحوذت على النصيب الأكبر من هذه القضايا بـ 512، تليها المحكمة التجارية في الدمام بـ351 قضية، ثم مكة المكرمة بـ162 قضية، فمنطقة الرياض بـ153 قضية، ومحاكم منطقة المدينة المنورة بـ139 قضية.

واستقبلت محاكم منطقة بريدة 90 قضية تجارية في مجال المقاولات، تليها جازان بـ59 قضية، ثم حائل بـ42 قضية، فأبها بـ31 قضية، وعرعر بـ 20 قضية، تليها الجوف بست قضايا، ثم تبوك بأربع قضايا.

فيما سجلت محاكم نجران أقل المحاكم في استقبال قضايا المقاولات بثلاث قضايا.

يأتي ذلك في وقت أكدت فيه وزارة العدل أن إنشاء المحاكم التجارية من شأنه الإسهام في إضفاء الضمانة الأعلى للمتقاضين وسرعة في الفصل في المنازعات التجارية.

وأوضحت، أن القضاء التجاري باشر أعماله من خلال إنشاء ثلاث محاكم تجارية في كل من الرياض وجدة والدمام، ودوائر تجارية متخصصة داخل منظومة المحاكم العامة في عدد من مدن المملكة ودوائر استئناف متخصصة، وهو ما سيرفع من كفاءتها ويسهم في سرعة الإنجاز والفصل في القضايا التجارية، من خلال كوادر عمل من القضاة وأعوانهم كفيلة بتحقيق العدالة الناجزة.

وأشارت الوزارة في بيان سابق، إلى أنها بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم، عملوا خلال العامين الماضيين على سن الخطط وتشكيل اللجان من أجل استكمال عملية سلخ القضاء التجاري، الأمر الذي تحقق اليوم ليشكل نقلة نوعية في تاريخ القضاء التجاري السعودي، وحدثا سيعزز ويرفع من بيئة الاقتصاد والاستثمار في المملكة.

وتستقبل المحاكم التجارية جميع المنازعات التي تقع بين التجار أو التي ترفع على التاجر، بسبب أعماله التجارية، والاختصاص بنظر جميع الدعاوى المتعلقة بالأنظمة التجارية وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الـ 35 من نظام المرافعات الشرعية.

ووثيقة السلخ التي أقرها المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم راعت كثيرا من الأهداف للرفع من مستوى القضاء التجاري في المملكة من خلال العمل على إنشاء المحاكم التجارية الثلاث والدوائر التجارية المتخصصة في المحاكم العامة في بقية مناطق المملكة، وذلك من خلال جعل الاختصاص في نظر بعض القضايا من دوائر ثلاثية لتحقيق مزيد من الضمانات القضائية للدعاوى التجارية.

السعودية تُصدر نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 20 جماد أول 1440هـ - 25 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/26/article_1530756.html

"الاقتصادية" من الرياض
أعلنت السعودية اليوم السبت صدور نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، والذي يتضمن رقابة على 12 نشاطاً مالياً.
ونشرت جريدة أم القرى نص لائحة النظام.
وأوضحت أن "النظام حدد 12 نشاطا ماليا سيتم فرض رقابة عليها، تتمثل في قبول الودائع وغيرها من الأموال القابلة للدفع، بما في ذلك الخدمات الخاصة في المصارف ، والإقراض أو الإيجار التمويلي أو أي نشاط تمويل آخر، كما سيتم فرض رقابة صارمة على خدمات تحويل النقد أو العملات ، وإصدار وإدارة أدوات الدفع، وتشمل بطاقات الائتمان، وبطاقات الحسم، والشيكات، والشيكات السياحية، وأوامر الدفع، والحوالات المصرفية، والعملة الإلكترونية ، وإصدار خطابات الضمان المالي أو غيرها من الضمانات ، وتبديل العملات الأجنبية ، والمشاركة في إصدار الأوراق المالية وتقديم الخدمات المالية."
كما يتضمن النظام "إدارة المحافظ الاستثمارية، حفظ وإدارة النقد أو الأوراق المالية نيابة عن أي شخص آخر ، وإبرام عقود حماية أو ادخار، أو غيرها من أنواع التأمين المتعلقة بالاستثمار بصفة مؤمن أو وسيط أو وكيل لعقد التأمين أو أي منتج تأميني لشركة تأمين ، استثمار الأموال أو إدارتها أو تشغيلها نيابة عن شخص آخر ، اضافة إلى ما يتصل بالأوراق المالية، والواردة في نظام السوق المالية ولوائحها". وأوضح النظام أن "وزارة العدل ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية تعد من الجهات الرقابية وهذا حسب مجال اختصاص كل جهة."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معالجة الفقر في العالم ترتبط بمعالجة تركز رأس المال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/27/article_1530926.html

كلمة الاقتصادية

نشرت "الاقتصادية" حديث المدير التنفيذي لـ"أوكسفام إنترناشونال" بشأن ازدياد تركز ثروات العالم أجمع خلال العام الماضي 2018، ومنظمة "أوكسفام" هي منظمة غير حكومية عالمية وإحدى كبريات المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية.
وتدار "أوكسفام" اليوم كاتحاد دولي من منظمات مراكزها منتشرة حول العالم، وتعمل في أكثر من 90 بلدا، وتأمل في التوصل إلى حلول دائمة للفقر على أساس أن العالم غني بالموارد، وأن الفقر ليس أمرا حتميا. إذ بات 26 مليارديرا في العالم يملكون أموالا تساوي ما يملكه النصف الأفقر من البشرية. هذا اللقاء يأتي في وقت تشهد فيه فرنسا حالة من الغضب بين من يلقبون بـ"السترات الصفراء"، ولهذا فإن تعليقات المنظمة الدولية في هذا الوقت بالذات وإشارتها إلى هذه المشكلة العالمية البارزة تؤكد تنامي تركز رأس المال في يد الأثرياء، الأمر الذي تسبب في اتساع "الهوة" بين الأثرياء والفقراء، ما قد يؤجج الغضب في العالم، وكأن المنظمة تريد أن تقول، إن الأحداث التي تتزايد في العالم تمثل حالة الغضب من ظاهرة تراكم رأس المال. وبينما ترى المنظمة أن الحل يكمن في الحكومات التي يجب عليها فرض ضرائب إضافية على الشركات والأثرياء من أجل العودة إلى توازن في التوزيع، إلا أن الحقائق الاقتصادية تؤكد أن الضرائب

تسببت في تراجع النمو الاقتصادي مع قدرة الشركات والأثرياء على نقل هذه التكاليف الإضافية إلى الفقراء من خلال رفع أسعار الخدمات والسلع، وهذا يؤجج الغضب أكثر، فأين يكمن الحل؟

26شخصا باتوا يملكون ما يساوي أموال 3.8 مليار نسمة هم الأكثر فقرا في العالم، بعدما كان عددهم 42 عام 2017.

وهذا يشير إلى أن ظاهرة تراكم رأس المال تتزايد، وأن الصراع عند القمة كبير من أجل إزاحة مزيد من الأثرياء وتركز الثروة، وأن هذا التركز في الثروات يأتي كإحدى النتائج الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر، ولهذا فإن المطالبة المتزايدة بالتدخل الحكومي للحد من هذا الاتجاه المتنامي تضغط على الحكومات التي عليها أن تتخلى عن كثير من مبادئ الاقتصاد المفتوح، والاتفاقيات الدولية التي تمنح حرية واسعة لحركة رأس المال. ولكن هذا النهج الذي يجعل الحكومات تعيد التفكير في ترتيبات حرية النفاذ للأسواق أوجد اليوم صراعا تجاريا كبيرا، وأثر في النمو العالمي وألقى بظلاله على التوقعات والمخاطر المستقبلية.

يأتي تركز الثروات من النمو المتصاعد للذكاء الاصطناعي وأيضا لتنامي اقتصاد المعرفة، حيث إن التقنية قادرة اليوم على تشغيل عديد من المصانع دون الحاجة إلى تقاسم الدخل مع العمال، وهذا عزز من قيمة العوائد الرأسمالية، وأيضا عزز من قيمة الأسهم، وبذلك تتزايد ثروات أصحاب الشركات التي تستند إلى المعرفة في أعمالها، وعلى الرغم من صعوبة التراجع عن متطلبات اقتصاد المعرفة والتقنية المتزايدة في الأعمال إلا أن الحل يبقى في إيجاد توازن ضروري اليوم بين الأيدي العاملة، وبين أدوات التقنية، وأن يجد العمال حصصا وافرة من الدخل الناتج للشركات، وأن يكون هناك نصيب حقيقي لهم من أسهم الشركات. ومن المتوقع أن هذه الحلول كانت محل أعمال منتدى دافوس الاقتصادي 2019 في سويسرا، الذي يحمل عنوان "العولمة في طورها الرابع"، التي تؤثر في حياة المواطن الأساسية في مختلف دول العالم عبر انعكاساتها على السياسة والاقتصاد والمجتمع كما جاء في كلمة الرئيس السويسري مع انطلاقة أعمال المنتدى.

التوطين... هل المشكلة الرواتب فقط؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1733890

راشد الفوزان

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية عن بدء تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات، وهذا أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها صندوق هدف لدعم عمليات التوطين ضمن برامج ومبادرات عديدة، والسؤال هنا: هل مشكلة التوطين هي «الراتب» بمعنى أقل والهدف أعلى؟! تمنيت من صندوق هدف مع وزارة العمل دراسة سوق العمل ما الوظائف المطلوبة، والمهم هنا أن عمليات توطين نقاط البيع وما في حكمها هي الأكثر والأغلب، ولكن هناك حصر لعدد وظائف بائع وما في حكمها بالأرقام من قبل هيئة الإحصاءات، ونجد أن العدد بمئات الآلاف وسأضع بعض الأرقام الصادرة من الإحصاءات العامة سواء من حيث المهن أو الرواتب، فمثلاً من رواتبهم «من السعوديين» من 1500 إلى 4999 ريالاً بلغ عددهم 1,149,342 مواطناً ومواطنةً، أما من حيث الأجانب فمَن راتبهم مِن 1500ريال وأقل بلغ 5,077,422 أجنبياً مقيماً لدينا، ومن 1501 إلى 2999 ريالاً بلغ 1,020,531 مقيماً أي مجموع 6,097,953 مقيماً أجنبياً. أما من حيث المهم في «القطاع الخاص» نجد مهن الخدمات عددهم 3,795,304 عاملين، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة 2,198,031 عاملاً، مهن الكتابية 549,350 عاملاً، مهن البيع 536,277 عاملاً، وغيرها.

ما أريد الوصول له أننا بحاجة لعمل «إحصاء» دقيق للمهن الحقيقية التي هي متاحة بالسوق ما هي، هذا أولاً حتى أعرف احتياجي الحقيقي، ثم أنظر للقوى العاملة الوطنية من الجنسين، ما هي، هل هي كافية؟ هل هي راغبة بهذا العمل فنحن وضحنا أن مَن رواتبهم أقل من 2999 ريالاً يزيد على 6 ملايين مقيم أجنبي، وهنا نطرح السؤال ما هو الممكن توطنيه وما هو غير ممكن، فحين نتحدث عن قطاع المقاولات وورش السيارات وغيرها هل توجد الأعداد الكافية الوطنية لتغطيتها كعدد وكفاءة؟ وإن وجدت وهي غير موجودة بأي حال بالقدر الذي يفي بالحاجة والغرض، فهل سيقبلون براتب

المقيم؟ بالطبع لا وهذا حقهم، ولكن سيعني تغير الرواتب ومعها الأسعار، ودعم الصندوق هدف مؤقت مهما طال، فهل هو حل نهائي أو حل مؤقت؟! مع التسليم أننا سنجد العدد الكافي لكل مهنة توطين، وإلا سيكون هناك نقص كعدد وتكلفة أعلى، ويقول الكثير إننا في الأساس لا نحتاج كل هذا العدد من الورش أو المقاولين أو المحلات التجارية، ولكن هذا يحتاج معالجة متدرجة وسلسلة، لكي تتوفر الأعداد الكافية والرواتب المقنعة، ثم السؤال المهم حين ننظر للمواطنين من رواتبهم 3000 بعدد 714,543 مواطناً، هل هؤلاء فعلاً يقبلون بهذا العمل؟ وأين؟ تحتاج تفصيلاً وهو مهم لنعرف هل المواطن يقبل بوظيفة 3000 ريال وكافية له؟! حتى نصل لتوطين حقيقي وملموس بسوق العمل.

.

كاريكاتير

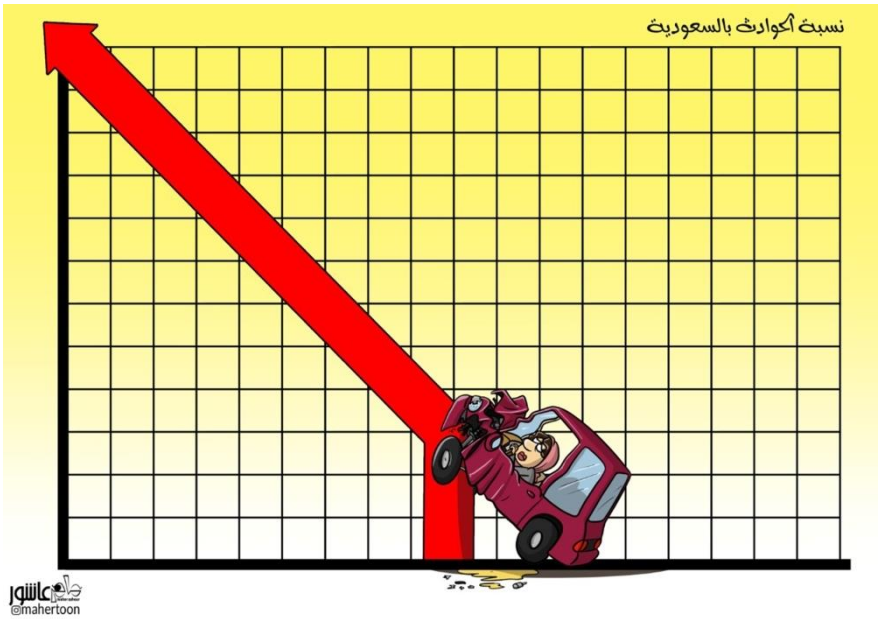

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4619634

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1733989